

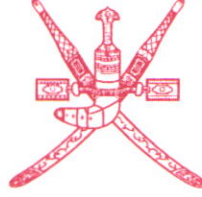
منشور مالي رقم (<) لعام ٢٠١٨ م
بشأن أخذ موافقة وزارة المالية قبل الشروع
في طرح أي مشروع شراكة مع القطاع الخاص

أصحاب السمو والمعالي الوزراء
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة...الموقرين / المحترمين

استناداً إلى قانون التخصيص الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٧،
وإلى أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧،

والحاقاً إلى المنشور المالي رقم ٢٠١٧/١٣ بشأن قواعد اعداد تقديرات الموازنة لعام ٢٠١٨ م الذي تضمن في
البند - سادسا : مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص - على إلتزام الجهات العامة بالحصول على موافقة
وزارة المالية قبل إبرام أي تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم المشاركة التي حددها قانون
التخصيص المشار إليه.

نود الافادة انه تلاحظ قيام بعض الوحدات الحكومية بإبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص دون إتباع
الأحكام والقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون التخصيص المشار إليه ، ودون أخذ موافقة وزارة
المالية في هذا الخصوص.



عليه فإن وزارة المالية تسترعي إنتباه كافة الوزارات والوحدات الحكومية إلى ضرورة الإلتزام بتلك الأحكام والقواعد والإجراءات ؛ والتنسيق المسبق معها وموافاتها بالمشاريع التي يقترح طرحها على القطاع الخاص، وأخذ موافقتها قبل الشروع في طرح أي مشروع شراكة مع القطاع الخاص وذلك حسبما تتطلبه الأحكام الواردة في قانون التخصيص سالف الذكر.

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام لما فيه المصلحة العامة.

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في : ١٤ / ١٠ / ١٤٣٩ هـ

الموافق : ٢٠ / ٦ / ٢٠١٨ م

نسخة مع التحية إلى:

الموqr
الموqr
الموqr
الموqr

- معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني
- معالي الفريق أول / وزير المكتب السلطاني
- معالي الشيخ / الأمين العام لمجلس الوزراء
- معالي الشيخ / رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة